

## أحكام أهل الذمة في القصاص

### في الفقه الإسلامي

Provisions of dhimmis in retribution  
In Islamic jurisprudence

م.م. حيدر سامي عبد

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

قسم التربية الإسلامية

M. M. Haider Sami Abdul

Mustansiriya University / College of Basic  
Education

Department of Islamic Education

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى وأقتدى بهم إلى يوم الدين وبعد: إن الشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين ديناً وقانوناً، فهي بالنسبة لأهل الذمة قانوناً ما داموا يعيشون في دار الإسلام، فمن الخير لهم أن يحيطوا بأحكامها، فيعرفوا هذا الجانب من التشريع الإسلامي، وأن يكون ذلك سبباً في رغبتهم في الإسلام، واعتناقهم له. ولأهمية هذا الموضوع ومكانته في المجتمع الإسلامي، والبلاد الإسلامية، عزمنا أن نتناول جانباً من أحكامهم، وهي أحكامهم في القصاص، فجعلنا البحث بعنوان: (أحكام أهل الذمة في القصاص في الفقه الإسلامي). أما خطة البحث فقد قمت بتقسيمه على ثلاثة مباحث، وتنتهي بخاتمة. فأما المبحث الأول: فقد بينت فيه مفهوم أهل الذمة، و القصاص، وذلك في مطلبين، الأول: تعريف أهل الذمة، والثاني: تعريف القصاص.

وأما المبحث الثاني: فقد بينت فيه أحكام أهل الذمة في القصاص في الجناية على النفس، وذلك في مطلبين، الأول: حكم الذمي إذا قتل مسلماً أو ذمياً، والثاني: حكم المسلم إذا قتل ذمياً.

و أما المبحث الثالث: فقد بينت فيه أحكام أهل الذمة في القصاص في الجناية فيما دون النفس، وذلك في مطلبين، الأول: حكم الذمي إذا اعتدى على مسلم أو على ذمي بجناية فيما دون النفس، والثاني: حكم المسلم إذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس.

وختمت البحث في بيان أهم النتائج المستخلصة منه.

### المبحث الأول

#### مفهوم أهل الذمة والقصاص

##### المطلب الأول: تعريف أهل الذمة

##### أولاً: في اللغة:

الذمة هي: الأمان، والعهد، والكفالة، وفي الحديث النبوي الشريف: (المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم ادناهم)<sup>(١)</sup>، وأهل الذمة أهل العهد، والذمي: هو المعاهد<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النشر: المكتبة العصرية، بيروت، ٨٠/٣، كتاب الجهاد، باب: في السرية ترد على أهل العسكر، رقم الحديث (٢٧٥١)، مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ، ٥٤٩/٥، كتاب الديات، باب: إن المسلمين تتكافأ دماؤهم، رقم الحديث (٢٧٩٦٨)، وسنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخرساني البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٥٣/٨، كتاب النفقات، باب: فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدينين، رقم الحديث (١٥٩١٠)، والحديث صحيح، ينظر: ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، (ت ١٤٢٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٢٦٥/٧، كتاب الجنائيات، باب: شروط القصاص في النفس، رقم الحديث (٢٢٠٨).

(٢) ينظر: لسان العرب، أبو الفصّل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، ت (٧١١هـ)، دار النشر: دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ-٢٠١٢م، مادة (ذم)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت ٧٧٠هـ)، دار النشر: المكتبة العلمية، بيروت، ٢١٠/١، مادة (ذم)، والمعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، دار النشر: دار الدعوة، ٣١٥/١، باب: الذال.

## ثانياً: في الاصطلاح:

هم: المعاهدون من أهل الكتاب اليهود والنصارى، ومن جرى مجراهم كالمجوس<sup>(٣)</sup>، والذمي: هو المعاهد الذي أعطى عهداً، يأمن به على ماله، وعرضه، ودينه<sup>(٤)</sup>.

## المطلب الثاني: تعريف القصاص

### أولاً: في اللغة:

مأخوذ من القص، وهو إتباع الأثر، ومنه قوله تعالى: ( فَارْتَدَّ عَلَيَّ آثَرِهِمَا قَصَصًا )<sup>(٥)</sup>، أي رجعا من الطريق الذي سلكاه يقصان الأثر، نقول: أقص الأمير فلاناً من فلان إذا اقتص له منه فجرحه مثل جرحه، أو قتله قوداً<sup>(٦)</sup>.

وقيل مأخوذ من قاصته مقاصة وقصاصاً إذا كان لك عليه دين مثل ماله عليك، فجعلت الدين في مقابلة الدين، ثم غلب استعمال القصاص في قتل القاتل، وجرح الجرح، وقطع القاطع<sup>(٧)</sup>.  
ثانياً: في الاصطلاح: هو أن يفعل بالفاعل الجاني بمثل ما فعل<sup>(٨)</sup>.

(٣) ينظر: القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، د. سعدي أبو جيب، دار النشر: دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١/١٣٨، ومعجم ألفاظ الفقه الجعفري، د.

أحمد فتح الله، مطبعة مطابع المد وخل، الدمام، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص٧٥.

(٤) ينظر: القاموس الفقهي، ١/١٣٨.

(٥) سورة الكهف: ٦٤.

(٦) ينظر: لسان العرب، ٧/٧٦-٧٥، مادة (قص).

(٧) ينظر: المصباح المنير، ٢/٥٠٥، مادة (قصص).

(٨) ينظر: التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت(١١٦هـ) دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص١٧٦.

## المبحث الثاني

### أحكام أهل الذمة في القصاص في الجناية على النفس

يتناول هذا المبحث حكم الذمي إذا قتل مسلماً أو ذمياً، وحكم المسلم إذا قتل ذمياً، وذلك في مطلبين، الأول: حكم الذمي إذا قتل مسلماً أو ذمياً، والثاني: حكم المسلم إذا قتل ذمياً.

#### المطلب الأول: حكم الذمي إذا قتل مسلماً أو ذمياً

وفيه مسألتان:

الأولى: حكم الذمي إذا قتل مسلماً أو ذمياً عمداً:

اتفق الفقهاء على وجوب القصاص على الذمي إذا قتل مسلماً، أو ذمياً عمداً<sup>(٩)</sup>، ألا إن الإمامية توسعوا في قتل المسلم، إذ قالوا: إذا قتل الذمي مسلماً عمداً، دفع إلى أولياء المقتول، فإن شأؤوا قتلوه، وإن شأؤوا عفوا عنه، وإن شأؤوا استرقوه، وإن كان معه مال دفع إلى أوليائه هو وماله، ولو أسلم قبل استرقاقه خيروا بين قتلته، والعفو عنه، وقبول الدية إذا رضوا بها<sup>(١٠)</sup>. واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(١١)</sup>

وجه الدلالة: إن الله تعالى أباح دم المؤمن بقتل المؤمن؛ فدم الكافر بقتل المؤمن أولى أن يباح<sup>(١٢)</sup>.

(٩) ينظر: المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني، ت (١٧٩هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ٥١٦/٤، المبسوط شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت (٤٨٣هـ)، دار النشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٢/٢٦-١٣٣، المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي دمشقي الحنبلي، المعروف بابن قدامة المقدسي، ت (٦٢٠هـ)، دار النشر: مكتبة القاهرة، ٢٧٧/٨، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، ت (٩٧٧هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ٢٣٩/٥، حاشية النسوي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة النسوي المالكي، ت (١٢٣٠هـ)، دار النشر: دار الفكر، ٢٤١/٤، وجواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي، ت (١٢٦٦هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، مطبعة خورشيد، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٢، ١٣٦٥هـ- ١٥٥/٤٢-١٥٦.

(١٠) ينظر: مبانى تكملة المنهاج، أبو القاسم الخوني، ت (١٤١١هـ)، المطبعة العلمية، قم، ط/٢، ١٣٩٦هـ- ٦٥-٦٤/٢.

(١١) سورة المائدة: ٤٥.

٢. قوله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: (من اعتبط مسلماً بقتل فهو به قود)<sup>(١٣)</sup>

وجه الدلالة: هذا الحديث جامع لكل من قتل مسلماً، سواء أكان القاتل مسلماً أو غير مسلم<sup>(١٤)</sup>.

٣. ما صح عن أنس (رضي الله عنه)، قال: ((أن يهودياً قتل جارية على أوصاح لها فأقاده رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بها))<sup>(١٥)</sup>.

٤. و استدلت الإمامية على التفصيل الذي قالوا به بما روي عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر (عليه السلام) في نصراني قتل مسلماً، فلما أخذ أسلم، قال: (أقتله به)، قيل: وإن لم يسلم؟ قال: (يدفع إلى أولياء المقتول، فإن شأؤوا قتلوا وإن شأؤوا عفوا وإن شأؤوا استرقوا وإن كان معه مال دفع إلى أولياء المقتول هو وماله)<sup>(١٦)</sup>.

٥. وبالنسبة لقتل الذمي للذمي عمداً باعتبارهما متكافئين فيما بينهم، فيجري القصاص بينهم<sup>(١٧)</sup>.

(١٢) ينظر: الأم، الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، ت (٢٠٤هـ)، دار النشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٤٠/٦، والمغني ٢٧٧/٨.

(١٣) السنن الكبرى، للبيهقي، ٣١٧/٨، كتاب قتال أهل البغي، باب: الرجل يقتل واحداً من المسلمين على التأويل، ومعرفة السنن والآثار، أبو بكر بن الحسن بن علي الخراساني، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ١٩/١٢، كتاب قتال أهل البغي، باب: الرجل يتأول فيقتل أو يتلف مالا، أو جماعة غير ممتعة، رقم الحديث (١٦٥٠١).

(١٤) ينظر: الأم، ٤٠/٦.

(١٥) صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، ت (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار النشر: دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٥/٩، كتاب الديات، باب إذا قتل بجر أو بصاً، رقم الحديث (٦٨٧٧)، وصحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٩٩/٣، كتاب القسامة والمحاريب والقصاص والديات، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات، والمقتلات، وقتل الرجل بالمرأة، رقم الحديث (١٦٧٢).

(١٦) الأصول من الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، ت (٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، المطبعة الحيدرية، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ٣/٧، ١٣٦٧هـ - ٣١/٧، كتاب الديات، باب: المسلم يقتل الذمي أو يجرحه والذمي يقتل المسلم أو يجرحه...، رقم الحديث (٧).

(١٧) ينظر: المغني، ٢٦٩/٨، مغني المحتاج، ٢٢٩/٥، وحاشية الدسوقي، ٢٤١/٤.

٦. و روي عن الإمامية عن السكوني عن أبي عبدالله (عليه السلام) أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يقول: (يقتص للنصراني واليهودي والمجوسي بعضهم من بعض ويقتل بعضهم ببعض إذا قتلوا عمداً)<sup>(١٨)</sup>.

الثانية: حكم الذمي اذا قتل مسلماً أو ذمياً خطأ:

اتفق الفقهاء على وجوب الدية في مال الذمي، فإن لم يكن له مال فعلى عاقلته، اذا قتل مسلماً، أو ذمياً خطأ<sup>(١٩)</sup>.  
واستدلوا بما يلي:

١. إن الذميين ملتزمون بأحكام الإسلام؛ فتجب عليهم الدية<sup>(٢٠)</sup>.
٢. وروي عن الإمامية عن ولاد عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: (ليس بين أهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل أو جراحة إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجناية على أمام المسلمين؛ لأنهم يؤدون إليه الجزية كما يؤدي العبد الضريبة إلى سيده، قال: وهم ممالك للإمام فمن أسلم منهم فهو حر)<sup>(٢١)</sup>.

وجه الدلالة: يدل الحديث على وجوب الدية في مال الذمي، و إن لم يكن له مال فعاقلته الإمام.

واختلفوا في مقدار دية الذمي المقتول إلى أربعة أقوال:

(١٨) الأصول من الكافي، ٣٠٩/٧، كتاب الديات، باب: المسلم يقتل الذمي أو يجرحه والذمي يقتل المسلم أو يجرحه أو يقتص بعضهم بعضاً، رقم الحديث (٦).  
(١٩) ينظر: الخلافة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المعروف بالشيخ الطوسي، ت (٤٦٠هـ)، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧هـ، ٢٨٧/٥، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر علاء الدين بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ت (٥٨٧هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٢٥٢/٧-٢٥٤، المغني، ٥١٤/٨، مغني المحتاج، ٣٧٥/٥، شرح مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخراساني، ت (١١٠١هـ)، دار النشر: دار الفكر للطباعة، بيروت، ٤٩/٨، وجواهر الكلام، ٤٣/٤٣.  
(٢٠) ينظر: الأم ٤٨/٦، وشرح منتهى الإرادات منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن اندريس البيهوتي الحنبلي، ت (١٠٥١هـ)، دار النشر: عالم الكتب، ط/١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ٦٦٢/١.  
(٢١) الأصول من الكافي، ٣٦٤/٧، كتاب الديات، باب: المعاقلة، رقم الحديث (١)، ومن لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ت (٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١/٤، كتاب الديات، باب: المعاقلة، رقم الحديث (٥٣٠٩).

القول الأول: إن دية الذمي المقتول نصف دية المسلم، وإليه ذهب: المالكية، والحنابلة<sup>(٢٢)</sup>.

واستدلوا بما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (دية المعاهد نصف دية الحر)<sup>(٢٣)</sup>، وفي لفظ: (دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن)<sup>(٢٤)</sup>.

وجه الدلالة: إن الحديث فيه دلالة ظاهرة على إن دية الذمي نصف دية المؤمن، وهذا واضح بصراحة الحديث بذلك.

القول الثاني: إن دية الذمي المقتول مثل دية المسلم، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٢٥)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾<sup>(٢٦)</sup>

وجه الدلالة: إن الله تعالى أطلق القول بالدية في جميع أنواع القتل من غير فصل، فدل إن الواجب في الكل على قدر واحد<sup>(٢٧)</sup>.

ويرد عليه: بأن هذه الآية فيها دلالة على وجوب الدية في القتل الموجب للدية، وليس فيها تحديد مقدار الدية، وعليه يكون تحديد الحديث الذي استدل به أصحاب القول الأول للدية هو مقيد لهذا الإطلاق.

(٢٢) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المعروف بابن رشد الحفيد، ت(٥٩٥هـ)، دار النشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٤م، ٣٩٩/٨، التاج والإكليل شرح لمختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المالكي، ت(٨٩٧هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م، ٣٣٢/٨.

(٢٣) سنن أبي داود، ٤/١٩٤، كتاب الديات، باب: في دية الذمي، رقم الحديث: (٤٥٨٣)، والحديث اسناده حسن، ينظر: ارواء الغليل، ٧/٣٠٧، كتاب الديات، حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، رقم الحديث (٢٢٥١).

(٢٤) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت(٢٧٩هـ)، تحقيق: يشار عواد معروف، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، ٧٧/٣، كتاب أبواب الديات، رقم الحديث (١٤١٣هـ)، وقال عنه (حديث حسن).

(٢٥) ينظر: المبسوط، ٢٦/٨٤، وبدائع الصنائع، ٧/٢٥٤.

(٢٦) سورة النساء: ٩٢.

(٢٧) ينظر: بدائع الصنائع، ٧/٢٥٥.

٢. ما روي عن شعيب عن أبيه عند جده، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (المسلمون تتكافأ دماؤهم)<sup>(٢٨)</sup>.
- وجه الدلالة: إن هذا الحديث لا يدل على إن دماء غير المسلمين لا تتكافأ، فتخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي عداه<sup>(٢٩)</sup>.
٣. وما روي عن الزهري أن أبا بكر وعمر (رضي الله عنهما) قضيا في دية الذمي بمثل دية المسلم<sup>(٣٠)</sup>.
٤. وما روي عن ابن مسعود قال: (دية أهل الكتاب مثل دية المسلم)<sup>(٣١)</sup>.
٥. إن وجوب كمال الدية يعتمد على كمال حال القتيل فيما يرجع إلى أحكام الدنيا، وهي: الذكورية، والحرية، والعصمة، وقد وجد، ونقصان الكفر يؤثر في أحكام الدنيا<sup>(٣٢)</sup>.
٦. إن أهل الذمة معصومون ومتقومون لإحراز أنفسهم بدار الإسلام؛ فوجب أن يكونوا متساوين مع المسلمين في قيمة الأموال وفي قيمة النفوس<sup>(٣٣)</sup>.

القول الثالث: إن دية الذمي المقتول ثلث دية المسلم، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٣٤)</sup>:

(٢٨) سبق تخريجه، ص ٢.

(٢٩) ينظر: المبسوط، ٨٥/٢٦.

(٣٠) سنن الدار قطنية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني، ت (٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ٤٨/٤، كتاب الحدود والديات وغيرهما، رقم الحديث (٣٢٤٤).

(٣١) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٠٦/٥، كتاب الديات، باب: من قال دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم، رقم الحديث (٢٧٤٤٤).

(٣٢) ينظر: بدائع الصنائع، ٢٥٥/٧.

(٣٣) ينظر: المبسوط، ٨٦/٢٦.

(٣٤) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ت (٤٧٦هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢١٣/٣، ومغني المحتاج،

٣٠٠/٥.

واستدلوا بما روي عن سعيد بن المسيب، أن عمر (رضي الله عنه) جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم<sup>(٣٥)</sup>.  
وجه الدلالة: إن هذا أقل ما جمع عليه، وهذا التقدير لا يعقل بلا توفيق<sup>(٣٦)</sup>.

القول الرابع: إن دية الذمي المقتول ثمانمائة درهم، وهو المشهور عند الإمامية<sup>(٣٧)</sup>.  
واستدلوا بما يلي:

١. ما روي عن ابن مسكان عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: (دية اليهودي والنصراني والمجوسي ثمانمائة درهم)<sup>(٣٨)</sup>.
٢. وما روي عن ليث بن المراد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن دية النصراني واليهودي والمجوسي، قال (ديتهم جميعاً سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم)<sup>(٣٩)</sup>.

القول الرابع: بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم تبين رجحان القول الأول، وذلك لوجود الحديث الصريح بمقدار دية الذمي، وإن الحديث يحتج به من حيث القوة، فهو ليس بالضعيف، والله تعالى يقول: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾

(٣٥) مصنف عبدالرزاق أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعائي، ت(٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ، ١٢٧/٦، كتاب أهل الكتاب، باب: دية اليهودي والنصراني، رقم الحديث (١٠٢٢١)، وسنن الدار قطنية، ١٧٦/٤، كتاب الحدود والديات وغيرها، رقم الحديث (٣٢٩٠).

(٣٦) ينظر: مغني المحتاج، ٣٠٠/٥-٣٠١.

(٣٧) ينظر: مختلف الشيعة، أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهر، المعروف بالعلامة الحلبي، ت(٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط/٢، ٤١٣هـ، ٤٣٦/٩.

(٣٨) الأصول من الكافي، ٣٠٩/٧، كتاب الديات، باب: المسلم يقتل الذمي أو يجرحه... رقم الحديث: (١)، والاستبصار فيما اختلف من الأمصار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ت(٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرساني، مطبعة خورشيد، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٤، ١٣٦٣هـ، ٢٦٨/٤، كتاب الديات، باب: مقدار دية أهل الذمة، رقم الحديث (١٠١٠).

(٣٩) الأصول من الكافي، ٣١٠/٧، كتاب الديات، باب: المسلم يقتل الذمي أو يجرحه... رقم الحديث (١١)، والاستبصار، ٢٦٨/٤، كتاب الديات، باب: مقدار دية أهل الذمة، رقم الحديث (١٠١٢).

وَالرَّسُولُ ﴿٤٠﴾، وإن السنة النبوية هي الموضحة لكتاب الله والمبينة له، وأما أصحاب القول الثاني فإن أدلتهم ليست بالضعيفة، ولكن نأخذها في حالة عدم وجود نص من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث لا يقدم قول على قول رسول الله، فإنها آثار لصحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فلا تقدم ولا ترجح على قول الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وكذلك الحال مع أصحاب القول الثالث والرابع، ومع ذلك فإنها آثار لبعض الصحابة والتابعين، وهي ليست بحجة أمام قول النبي (صلى الله عليه وسلم).

واختلفوا فيمن يشترك في تحملها من عاقلة الذمي القاتل إلى أربعة

أقوال:

القول الأول: يشترك في تحملها أهل دينه الذين يؤدون معه الجزية فلا يعقل يهودي عن نصراني وعكسه، وإليه ذهب المالكية والحنابلة<sup>(٤١)</sup>.  
واستدلوا على عدم التناصر فيما بينهم<sup>(٤٢)</sup>.

القول الثاني: يشترك في تحملها أهل الذمة جميعهم، وإن اختلفت ملتهم، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٤٣)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>(٤٤)</sup>  
وجه الدلالة: إن الكفر كله ملة واحدة<sup>(٤٥)</sup>.

القول الثالث: إن لم يكن له مال فعاقلته الإمام، وإليه ذهب الإمامية<sup>(٤٦)</sup>.

(٤٠) سورة آل عمران: ١٣٢.

(٤١) ينظر: المغني، ٣٨٦/٨، شرح منتهى الإرادات، ٢٣٥/٣، حاشية الدسوقي، ٢٨٣/٤، و منح الجليل شرح مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن عيش المالكي، ت (١٢٩٩م)، دار النشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٥/٩.

(٤٢) ينظر: المصادر السابقة، الإشارة نفسها.

(٤٣) ينظر: المبسوط، ١٣٣/٢٧، وحاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الدمشقي الحنفي، ت (١٢٥٢هـ)، دار النشر: دار الفكر، بيروت، ط/٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ٦٤٥/٦.

(٤٤) سورة الانفال: ٧٣.

(٤٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ٦٤٥/٦.

واستدلوا بما يلي:

١. ما روي عن ولاد عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: (ليس بين أهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل أو جراحة إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجناية على إمام المسلمين؛ لأنهم يؤدون إليه الجزية كما يؤدي العبد الضريبة إلى سيده، قال: وهم ممالك للإمام، فمن أسلم منهم فهو حر)<sup>(٤٧)</sup>.
٢. ولأن ميراث الذمي إذا لم يكن له وارث ينقل إلى الإمام، فيجب أن يكون جنايته عليه<sup>(٤٨)</sup>.

القول الرابع: لا يشترك في تحملها أحد من أهل دينه؛ لأنهم لا يتوارثون كالمسلمين، وتؤخذ الدية من الذمي القاتل إذا لم يكن له وارث فيئاً، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٤٩)</sup>.

القول الرابع: بعد عرض اقوال الفقهاء وأدلتهم تبين أن القول الرابع في المسألة هو أن الدية واجبة على القاتل، فإن لم يكن لديه مال، فتنقل إلى أهله، ثم إلى عاقلته الذين يستحقونه بالميراث ويستحقهم، فإن لم يكن لديهم ما يسد عنهم الدية، تنتقل إلى أمام المسلمين (بيت المال)؛ لأنهم يدفعون إليه الجزية، والقاعدة الفقهية، تقول: (الغرم بالغنم)<sup>(٥٠)</sup>، وإن أمام المسلمين والي من لا والي له، ووارث من لا وارث له، ولا تجب على أهل الذمة الذين يشاركونهم الديانة، فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَرْرُ وَأَزْرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾<sup>(٥١)</sup>، وكذلك فإنهم لا يرثونه لعدم صلتهم به من حيث القرابة، ولا عبدة للديانة في

(٤٦) ينظر: الخلاف، ٥/٢٨٧، وجواهر الكلام، ٤٣/٤٣٠.

(٤٧) سبق تخريجه، ص ٧.

(٤٨) ينظر: الخلاف، ٥/٢٨٨.

(٤٩) ينظر: الأم، ٦/٤٨.

(٥٠) قواعد الفقه، محمد عويم الإحسان البركتي، دار النشر: بيلشرز، كراتشي، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ١/٩٤، رقم القاعدة: (١٩٥).

(٥١) سورة الإسراء: ١٥.

دفع الذية ووجوبهم على الأفراد، وإنما على درجة قربهم من القاتل، وبهذا قد جمعنا بين القول الأول و الثالث، والله تعالى أعلم بالصواب.  
وأما ذية نسائهم فنصف ذية رجالهم بالاتفاق<sup>(٥٢)</sup>.  
قال ابن قدامة: (فأما ديات نسائهم فعلى النصف من دياتهم، لا نعلم في هذا خلافاً)<sup>(٥٣)</sup>.

### المطلب الثاني: حكم المسلم اذا قتل ذمياً

وفيه مسألتان:

الاولى: حكم المسلم اذا قتل ذمياً عمداً:

للفقهاء في حكم هذه المسألة قولان:

القول الأول: لا يقتص من المسلم للذمي، وإليه ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، والإمامية<sup>(٥٤)</sup>.

ألا إن المالكية استنتوا القتل غيلة (خديعة)، أو لأجل المال؛ فيقتص من المسلم للذمي في هذه الحالة<sup>(٥٥)</sup>.

و استنتى الإمامية فيما اذا كان معتاداً لقتل الذميين<sup>(٥٦)</sup>.

واستدل اصحاب هذا القول بما يلي:

١. قوله تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً)<sup>(٥٧)</sup>.

وجه الدلالة: ان هذه الآية تدل على عدم ولاية الكافر على المسلم، وإن

الإقصاص من المسلم للذمي تعطي ولايةً للكافر على الذمي.

(٥٢) ينظر: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، أبو جعفر بن الحسن الطوسي، المعروف بالشيخ الطوسي، (٤٦٠هـ)، دار النشر: انتشارات قدس محمدي، قم، ص ٤٩٩،

المغني، ٤٠٠/٨، مغني المحتاج، ٣٠١/٥، ومنح الجليل، ٩٦/٩.

(٥٣) المغني، ٤٠٠/٨.

(٥٤) ينظر: الخلاص، ١٤٥/٥-١٤٦، المغني، ٢٧٢/٨-٢٧٤، مغني المحتاج، ٢٣١/٥، وحاشية الدسوقي، ٢٣٨/٤.

(٥٥) ينظر: المدونة، ٦٥١/٤.

(٥٦) ينظر: جواهر الكلام، ١٥٠/٤٢.

(٥٧) سورة النساء: ١٤١.

٢. قوله (صلى الله عليه و سلم): (لا يقتل مسلم بكافر)<sup>(٥٨)</sup>.  
وجه الدلالة: ان هذا الحديث صريح على عدم الإقصاص من المسلم للذمي.
٣. ما روي عن ابن عمر (إن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عمداً، فرفع الى عثمان فلم يقتله، وغلظ عليه الدية مثل دية المسلم)<sup>(٥٩)</sup>.  
وجه الدلالة: ان عدم قتل المسلم الذي قتل الذمي فيه دلالة على عدم وجوب القصاص من المسلم للذمي.
٤. ان الذمي منقوص بالكفر؛ فلا يقتل به المسلم<sup>(٦٠)</sup>.
٥. وروي عن الإمامية عن اسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد (عليه السلام) عن دماء المجوس و اليهود و النصارى هل عليهم و على من قتلهم شيء اذا غشوا المسلمين و أظهروا العداوة لهم؟ قال: (لا، إلا ان يكون متعوداً لقتلهم) قال: و سألته عن المسلم هل يقتل بأهل الذمة و أهل الكتاب اذا قتلهم؟ قال: (لا، إلا ان يكون معتاداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل و هو صاغر)<sup>(٦١)</sup>.
- القول الثاني: يقتص من المسلم للذمي، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٦٢)</sup>.  
و استدلوا بما يلي:
١. قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ)<sup>(٦٣)</sup>.
٢. وقوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)<sup>(٦٤)</sup>.
- 
- (٥٨) صحيح البخاري، ٣٣/١، كتاب العلم، باب: كتابة العلم، رقم الحديث(١١١).
- (٥٩) مصنف عبد الرزاق، ١٢٨/٦٠، كتاب أهل الكتاب، باب: تعظيم قتل المعاهد، رقم الحديث(١٠٢٤)، سنن الدارقطني، ١٧٦/٤، كتاب الحدود و الديات و غيره، رقم الحديث (٣٢٨٩).
- (٦٠) ينظر: المعنى، ٢٧٤/٨.
- (٦١) لأصول من الكافي، ٣٠٩/٧، كتاب الديات، باب: المسلم يقتل الذمي او يجرحه و الذمي يقتل المسلم او يجرحه...، رقم الحديث(٤) و الاستبصار، ٢٧١/٤-٢٧٢، كتاب الديات، باب: لا يقاد مسلم بكافر، رقم الحديث(١٠٢٦).
- (٦٢) ينظر: المبسوط، ٣٢/٦، و بدائع الصنائع، ٢٣٧/٧.
- (٦٣) سورة البقرة: ١٧٨.

٣. وقوله تعالى: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ) (٦٥).
- وجه الدلالة: ان الله تعالى لم يفصل في هذه الآيات بين قتل و قتل، و نفس ونفس، و مظلوم و مظلوم (٦٦).
٤. وقوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) (٦٧).
- وجه الدلالة: ان تحقيق معنى الحياة في قتل المسلم للذمي أبلغ من قتل المسلم للمسلم؛ لأن العداوة الدينية تحمله على القتل خصوصاً عند الغضب، ويجب عليه قتله لغرمائه، فكانت الحاجة الى الزاجر أمس، فكان في شرع القصاص فيه في تحقيق معنى الحياة أبلغ (٦٨).
٥. ما روي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و سلم): (المسلمون تتكافأ دماؤهم... و لا يقتل مؤمن بكافر، و لا ذو عهد في عهده) (٦٩).
٦. ما روي عن عبد الرحمن بن البيهقي عن رسول الله (صلى الله عليه و سلم): أن رسول الله (صلى الله عليه و سلم) أتى برجل من المسلمين قتل معاهداً من أهل الذمة، فقدم رسول الله (صلى الله عليه و سلم) المسلم فضرب عنقه، فقال رسول الله (صلى الله عليه و سلم): (أنا أولى من وفى بذمته) (٧٠).

(٦٤) سورة المائدة: ٤٥.

(٦٥) سورة الإسراء: ٣٣.

(٦٦) ينظر: بدائع الصنائع، ٧/٢٣٧.

(٦٧) سورة البقرة: ١٧٩.

(٦٨) ينظر: بدائع الصنائع، ٧/٢٣٧.

(٦٩) سبق تخريجه، ص ٢، والحديث صحيح، ينظر: ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٧/٢٦٥، كتاب الجنائيات، باب: شروط القصاص في النفس، رقم الحديث (٢٢٠٨).

(٧٠) المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، ت (٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٧، كتاب الطهارة، باب: الديات في المسلم يقاد بالكافر اذا قتله، رقم الحديث (٢٥٠)، و الحديث منقطع، و ابن البيهقي لا تقوم به الحجة، ينظر:

٧. ان دم الذمي محقون على التأبيد؛ فيجب القصاص بقتله على المسلم كالمسلم<sup>(٧١)</sup>.

٨. ان القصاص يعتمد على المساواة في الحياة؛ لأنه ازهاق الحياة، و هو مشروع لحكمة القصاص، و المساواة تتحقق في ذلك شرعاً في حقن الدم، و قد وجد هذا التساوي بين المسلم و الذمي<sup>(٧٢)</sup>.

القول الراجح: بعد عرض اقوال الفقهاء وأدلتهم تبين أن القول الراجحي المسألة هو القول الأول لورود الأدلة الصريحة في ذلك، أما حديث عمرو بن شعيب فهو عائد الى مسألة أصولية قد اختلف جمهور الأصوليين فيها مع الحنفية في تخصيص عموم القرآن بحديث الآحاد، حيث إن الحنفية لا يرون تخصيص عموم القرآن بحديث الآحاد؛ لأن ذلك يعدوه نسخاً، أما الجمهور فلا يعدوا ذلك<sup>(٧٣)</sup>، و أما حديث ابن البيلماني فمنقطع، و ابن البيلماني ليس بحجة<sup>(٧٤)</sup>.

الثانية: حكم المسلم اذا قتل ذمياً خطأ:

تجب الدية على عاقلة المسلم بالاتفاق<sup>(٧٥)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)<sup>(٧٦)</sup>.

نصب الرأية للأحاديث الهداية، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف الزلمي، ت (٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٣٣٦/٤، كتاب الجنائيات، باب: ما يوجب القصاص.

(٧١) ينظر: المبسوط، ١٣٣/٢٦.

(٧٢) ينظر: المصدر السابق، ١٣٣/٢٦.

(٧٣) ينظر: اصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٢٥٢/١، ٢٥٣-٢٥٤.

(٧٤) ينظر: نصب الرأية، ٣٣٦/٤، كتاب الجنائيات، باب: ما يوجب القصاص.

(٧٥) ينظر: المبسوط، ٨٧/٢٧، بدائع الصنائع، ٢٥٤/٧، و شرح مختصر خليل، ٣١/٨ - ٣٢.

(٧٦) سورة النساء: ٩٢.

وجه الدلالة: الآية صريحة في وجوب الدية على المسلم في قتل الذمي، و إن الإسلام ليس بشرط في وجوب الدية<sup>(٧٧)</sup>.

### المبحث الثالث

#### أحكام أهل الذمة في القصاص في الجناية فيما دون النفس

يتناول هذا المبحث حكم الذمي إذا اعتدى على مسلم أو على ذمي بجناية فيما دون النفس، و حكم المسلم إذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس، وذلك في مطلبين، الأول: حكم الذمي إذا اعتدى على مسلم أو على ذمي بجناية فيما دون النفس، و الثاني: حكم المسلم إذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس.

#### المطلب الأول: حكم الذمي إذا اعتدى على مسلم أو على ذمي

##### بجناية فيما دون النفس

وفيه مسألتان:

الأولى: حكم الذمي إذا اعتدى على مسلم أو على ذمي بجناية فيما دون النفس عمداً:

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: يقتص من الذمي للمسلم وللذمي، وإليه ذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والإمامية<sup>(٧٨)</sup>.

وقد توسع الإمامية في الاعتداء على المسلم بأخذ الدية مع القصاص<sup>(٧٩)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

(٧٧) ينظر: بدائع الصنائع، ٢٥٢/٧.

(٧٨) ينظر: الأم، ٤٨/٦، النهاية، ص ٧٧٣، المبسوط، ١٣٧/٢٦، مغني المحتاج، ٢٥٣/٥، كشاف القناع من الإنقاذ، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنفي، ت (١٠٥١هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٥٢٣/٥، حاشية ابن عابدين ٥٥٤/٦.

(٧٩) ينظر: النهاية، ص ٧٧٣.

١. قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا) (٨٠).

وجه الدلالة: إن الذميين بعقد الذمة ملتزمون بأحكام الإسلام، فيقام عليهم القصاص فيما دون النفس (٨١).

٢. وروى عن الإمامية فيما يخص بالاعتداء على المسلم، عن أبي بصير قال: سألته [أي أبا عبدالله (عليه السلام)] عن ذمي قطع يد مسلم، قال: (تقطع يده إن شاء أولياؤه، ويأخذوا فضل ما بين الدينين) (٨٢).

القول الثاني: لا يقتص من الذمي للمسلم، ولكن تجب الدية، ويقتص من الذمي للذمي، وإليه ذهب المالكية (٨٣).  
واستدلوا على عدم القصاص من الذمي للمسلم بحجة عدم المماثلة بينهما (٨٤).

القول الراجح: بعد عرض أقوال الفقهاء تبين رجحان أصحاب القول الأول، وذلك لقوة وصحة أدلتهم لما ذهبوا إليه.

الثانية: حكم الذمي إذا اعتدى على مسلم أو على ذمي بجناية فيما دون النفس خطأ: تجب الدية، سواء أكان المعتدي عليه مسلماً، أو ذمياً بالاتفاق (٨٥).

(٨٠) سورة المائدة: من الآية ٤٥.

(٨١) ينظر: الأم، ٤/٦، النهاية، ص ٧٤٩، وشرح منتهى الإرادات، ١/٦٦٢.

(٨٢) تهذيب الأحكام، ٢٨٠/١٠، كتاب الديات، باب: القصاص، رقم الحديث: (١٠٩٦).

(٨٣) ينظر: المدونة الكبرى، ٥١٦/٤، والتاج والاكلیل، ٢/٢٥٩.

(٨٤) ينظر: جواهر الاكلیل شرح مختصر خليل، صالح عبدالسميع الأبي الأزهري، ت (٧٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ٢/٢٥٩.

(٨٥) ينظر: المقنعة، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان البكري البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد، (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، دار النشر:

مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١٠هـ، ص ٧٦٥، المبسوط، ٨٤/٢٦، مغني المحتاج، ٣٠٠/٥، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد

بن عبده الدمشقي الحنبلي، (ت ١٢٤٣هـ)، دار النشر: المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٩٧/٦، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد

بن غانم بن سالم الفراءوي المالكي، ت (١١٢٦هـ)، دار النشر: دار الفكر، ٢/١٨٨.

ولكن اختلفوا في مقدار دية الذمي في الجراحات إلى أربعة أقوال:

القول الأول: أن دية الذمي في الجراحات نصف دية المسلم في جراحاته، وإليه ذهب: المالكية، والحنابلة<sup>(٨٦)</sup>.

القول الثاني: إن دية الذمي في الجراحات تساوي دية المسلم في جراحاته، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٨٧)</sup>.

القول الثالث: إن دية الذمي في الجراحات ثلث دية المسلم في جراحاته، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٨٨)</sup>.

القول الرابع: أن دية أعضاء أهل الذمة وأرش جراحاتهم على قدر دياتهم سواء، ثمانمائة درهم، لا يختلف الحكم فيه، وإليه ذهب الإمامية<sup>(٨٩)</sup>.

واستدلوا جميعهم بالأدلة نفسها في مقدار دية النفس.

القول الرابع: بعد عرض أقوال الفقهاء نقول وبالله التوفيق إن مقدار دية الذمي في الجراحات فيما بينهم هي نصف دية المسلمين فيما بينهم، ودية الذمي مع المسلم هي نفس المسلم مع المسلم؛ لأن المسلم أعلى منه رتبة، وذلك لنقص الإيمان للذمي، وأما دية المسلم للذمي فهي نصف الدية قياساً على مقدار دية النفس التي ورد فيها الحديث الذي يقول: (دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن)<sup>(٩٠)</sup>، وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من المالكية والحنابلة، والله تعالى أعلم بالصواب.

(٨٦) ينظر: الفواكه الدواني، ١٨٨/٢، ومطالب أولي النهى، ٩٧/٦.

(٨٧) ينظر: المبسوط، ٨٤/٢٦.

(٨٨) ينظر: المهذب، ٢١٣/٣، ومعني المحتاج، ٣٠٠/٥.

(٨٩) ينظر: المقنعة، ص ٧٦٥، والنهاية، ص ٧٤٩.

(٩٠) الحديث سبق تخريجه، ص ٧.

## المطلب الثاني: حكم المسلم إذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس

وفيه مسألتان:

الاولى: حكم المسلم إذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس عمداً:

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة الى قولين:  
القول الاول: لا يقتص من المسلم للذمي، وإليه ذهب المالكية، و الشافعية، والحنابلة، و الإمامية<sup>(٩١)</sup>.  
و استدلوا على عدم المكافأة بينهما<sup>(٩٢)</sup>.

قال الشافعية: لا يقتص من المسلم للذمي؛ لعدم اشتراط التساوي في البذل<sup>(٩٣)</sup>.

و قال الحنابلة: من لا يقتل بقتله لا يقتص منه فيما دون النفس له ايضاً؛ فلا يؤخذ طرف مسلم بطرف ذمي، ولا يجرح بجرحه<sup>(٩٤)</sup>.  
القول الثاني: يقتص من المسلم للذمي، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٩٥)</sup>.  
و استدلوا على تساويهما في البذل<sup>(٩٦)</sup>.

القول الراجح: بعد عرض أقوال الفقهاء تبين رجحان أصحاب القول الأول، وذلك لقوة وصحة أدلتهم لما ذهبوا إليه.

الثانية: حكم المسلم إذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس خطأ:  
تجب الدية على المسلم بالاتفاق<sup>(٩٧)</sup>.

(٩١) ينظر: مغني المحتاج، ٢٥٣/٥، كشاف القناع، ٥٢٣/٥، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أبو العباس احمد بن محمد الخلوئي، المعروف بالصاوي، ت ( ١٢٤١هـ-)، دار النشر: دار المعارف، ٣٤٨/٤، جواهر الكلام، ١٥٠/٤٢.

(٩٢) ينظر: المصادر السابقة، الإشارة نفسها.

(٩٣) ينظر: مغني المحتاج، ٢٥٣/٥.

(٩٤) ينظر: المغني، ٣١٧/٨.

(٩٥) ينظر: المبسوط، ١٣٧/٢٦، وحاشية ابن عابدين، ٥٥٤/٦٠.

(٩٦) ينظر: المبسوط، ١٣٧/٢٦.

## الخاتمة

- وفي الختام توصلت إلى نتائج يمكن أن أوجزها بما يأتي:
- ١- إن المقصود بأهل الذمة المعاهدون من أهل الكتاب اليهود والنصارى، ومن جرى مجراهم كالمجوس في الدولة الإسلامية الذين يعطون عهداً لها يأمنون به على مالهم وعرضهم ودينهم.
  - ٢- اتفق الفقهاء على وجوب القصاص على الذمي إذا قتل مسلماً، أو ذمياً عمداً، واتفقوا على وجوب الدية في مال الذمي، وإن لم يكن له مال على عاقلته إذا قتل مسلماً، أو ذمياً خطأً.
  - ٣- اختلف الفقهاء في حكم المسلم اذا قتل ذمياً الى قولين، الاول: لا يقتص من المسلم للذمي، و الثاني: يقتص منه.
  - ٤- اختلف الفقهاء في حكم الذمي إذا اعتدى بجناية فيما دون النفس على مسلم، أو على ذمي عمداً إلى قولين، الأول: يقتص من الذمي للمسلم وللذمي، والثاني: لا يقتص للمسلم بحجة عدم المماثلة، و لكن تجب الدية، ويقتص للذمي. وأما في الخطأ فتجب الدية سواء أكان المعتدى عليه مسلماً، أو ذمياً.
  - ٥- اختلف الفقهاء في حكم المسلم اذا اعتدى على ذمي بجناية فيما دون النفس عمداً الى قولين، الاول: لا يقتص من المسلم للذمي؛ لعدم المكافأة بينهما، و الثاني: يقتص من المسلم للذمي. فيما اتفقوا على وجوب الدية في الخطأ.

## Conclusion

In conclusion, the results of the findings can be outlined as follows:

- 1) The people of Dhimmi is intended confederates of the People of the Book , Jews and Christians , and

who occur runaway was in magi in the Islamic state who give him a covenant her feel safe and display on their money and their faith.

- 2) mullah agreed on the necessity of retribution for the killing of a Muslim if dhimmi , or dhimmi intentionally , and agreed on the necessity of blood money dhimmi in money , though not his money on his family if kill a Muslim , or a dhimmi error .
- 3) mullah differed in the rule of the Muslim if kill dhimmi there are two views , the first : Do not take revenge from the Muslim to dhimmi , and the second : take revenge it.
- 4) mullah differed in judgment dhimmi if attacked felony without self same on the Muslim , or dhimmi intentionally to two views, the first : revenge of the dhimmi to Muslim and dhimmi, and the second : Do not take revenge for a Muslim due to the lack of similar , but should be necessity of blood money , and revenge for the dhimmi . concerning in the error should be necessity of blood money whether the victim is a Muslim , or a dhimmi .
- 5) mullah differed in ruling on a Muslim if attacked on dhimmi in felony without self same intentionally to two views , the first : Do not take revenge from the Muslim to dhimmi ; not to reward between them , and the second : the revenge of the Muslim to dhimmi. As agreed on the necessity of blood money of in error.

### قائمة المصادر

- ١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، ت ( ١٤٢٠هـ- )، تحقيق: زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢- الاستبصار فيما اختلف من الأمصار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المعروف بالشيخ الطوسي، ت ( ٤٦٠هـ- )، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرساني، مطبعة خورشيد، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٤، ١٣٦٣هـ.
- ٣- أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط/٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٤- الأصول من الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني، ت ( ٣٢٩هـ- )، تحقيق: علي أكبر الغفاري، المطبعة الحيدرية، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٣، ١٣٦٧هـ.
- ٥- الأم، الإمام أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي، ت ( ٢٠٤هـ- )، دار النشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المعروف بابن رشد الحفيد، ت ( ٥٩٥هـ- )، دار النشر: دار الحديث، القاهرة.
- ٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر علاء الدين بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ت ( ٥٨٧هـ- )، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٨- التاج والإكليل شرح لمختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المالكي، ت ( ٨٩٧هـ- )، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م.

- ٩- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت (٥٨١٦هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.
- ١٠- تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ت (٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرساني، مطبعة خورشيد، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٣، ١٣٦٤هـ.
- ١١- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، صالح عبدالسميع الأبوي الأزهرى، ت (٧٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ١٢- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي، ت (١٢٦٦هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، مطبعة خورشيد، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٢، ١٣٦٥هـ.
- ١٣- حاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الدمشقي الحنفي، ت (١٢٥٢هـ)، دار النشر: دار الفكر، بيروت، ط/٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ١٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ت (١٢٣٠هـ)، دار النشر: دار الفكر.
- ١٥- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أبو العباس احمد بن محمد الخلوئي، المعروف بالصاوي، ت (١٢٤١هـ)، دار النشر: دار المعارف.
- ١٦- الخلاف، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المعروف بالشيخ الطوسي، ت (٤٦٠هـ)، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧هـ.

- ١٧- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني، ت (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النشر: المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٨- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت (٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- ١٩- سنن الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني، ت (٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٠- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢١- شرح مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخرخشي المالكي، ت (١١٠١هـ)، دار النشر: دار الفكر للطباعة، بيروت.
- ٢٢- شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن ادريس البهوتي الحنبلي، ت (١٠٥١هـ)، دار النشر: عالم الكتب، ط/١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٣- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، ت (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار النشر: دار طوق النجاة، ط/١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٤- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٢٥- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم النفراوي المالكي، ت ( ١٢٦هـ )، دار النشر: دار الفكر.
- ٢٦- القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، د. سعدي أبو جيب، دار النشر: دار الفكر، دمشق، ط/ ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٧- قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان البركتي، دار النشر: ببلشرز، كراتشي، ط/ ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٨- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي، ت ( ١٠٥١هـ )، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٩- لسان العرب، أبو الفصل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، ت ( ٧١١هـ )، دار النشر: دار صادر، بيروت، ط/ ٣، ١٤١٤هـ.
- ٣٠- مباني تكملة المنهاج، أبو القاسم الخوئي، ت ( ١٤١١هـ )، المطبعة العلمية، قم، ط/ ٢، ١٣٩٦هـ.
- ٣١- المبسوط، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت ( ٤٨٣هـ )، دار النشر: دار المعرفة، بيروت.
- ٣٢- مختلف الشيعة، أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهر، المعروف بالعلامة الحلبي، ت ( ٧٢٦هـ )، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط/ ٢، ١٤١٣هـ.
- ٣٣- المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني، ت ( ١٧٩هـ )، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- ٣٤- المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني، ت (٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ.
- ٣٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ت(٧٧٠هـ)، دار النشر: المكتبة العلمية، بيروت.
- ٣٦- مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، ت ( ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط/ ١، ١٤٠٩هـ.
- ٣٧- مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، ت(٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ.
- ٣٨- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبده الدمشقي الحنبلي، ت ( ١٢٤٣هـ)، دار النشر: المكتب الإسلامي، ط/٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- ٣٩- معجم ألفاظ الفقه الجعفري، د. أحمد فتح الله، مطبعة مطابع المدوخل، الدمام، ط/١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- ٤٠- المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى، وآخرون، دار النشر: دار الدعوة.
- ٤١- معرفة السنن والآثار، أبو بكر بن الحسن بن علي الخرساني، ت(٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٤٢- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، ت ( ٩٧٧هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- ٤٣- المغني، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن قدامة المقدسي، ت (٦٢٠هـ)، دار النشر: مكتبة القاهرة.
- ٤٤- المقنعة، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العبكري البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد، ت (٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط/٢، ١٤١٠هـ.
- ٤٥- من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ت (٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- ٤٦- منح الجليل شرح مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن عليش المالكي، ت (١٢٩٩هـ)، دار النشر: دار الفكر، بيروت.
- ٤٧- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي، ت (٤٧٦هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٨- نصب الراية لأحاديث الهداية، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، ت (٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ودار القبله للتقافة الإسلامية، جدة، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٩- النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، أبو جعفر بن الحسن الطوسي، المعروف بالشيخ الطوسي، (٤٦٠هـ)، دار النشر: انتشارات قدس محمدي، قم.